الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

حفل افتتاح
مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

بيان (نهائي)

للسيد كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

نيويورك

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤

جزء ما بعد الظهر (١٥/٠٠ إلى ٢١/٠٠، مبدئيا حوالي الساعة ١٩/٠٠)

سيدي الرئيس، أصحاب السعادة،

يشرفني أن أخاطبكم باسم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

إننا نجتمع في وقت يُختبَر فيه أساس الإنسانية، حيث تتحمل أفريقيا العبء الأكبر.

وقد أدت الأزمات المتعددة إلى تفاقم تحديات التمويل، والديون والمناخ والطاقة.

ويعاني ٢١ بلدا أفريقيا من حالة مديونية حرجة أو هي معرّضة بشدة لخطر المعاناة من مثل هذه الحالة، وزاد الدين العام بأكثر من ١٨٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠، ويتجاوز حاليا ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وتجري مزاحمة النفقات الاجتماعية الأساسية وفرص الحصول على التمويل الميسّر الطويل الأجل محدودة.

وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المناخية غير المسبوقة تكلف ما يصل إلى ٥ في المائة من ناتج أفريقيا المحلي الإجمالي سنويا.

ومع ذلك، لا يمكننا جذب الاستثمارات الكافية لأن القواعد التي تتبعها الوكالات العالمية لتقدير الجدارة الائتمانية ليست في صالح أفريقيا.

كما نرى اختلالات في تكاليف الاقتراض. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة الاقتراض في أفريقيا أربعة أضعافها لدى الولايات المتحدة، بل تفوق أربعة أضعافها لدى ألمانيا.

أصحاب المعالي، حضرات المندوبين الكرام:

لا يمكن تحقيق العدالة لأفريقيا من خلال نظام هيكل مالي عالمي عفا عليه الزمن.

فالوعود إما لا يوفى بها أو لا يوفى إلا بنصفها، ما يجعل الحكومات محبطة، والشبابَ عاطلين عن العمل، والأطفالَ دون مستقبل يعد بالأمل والازدهار.

أصحاب المعالي، إذا اقتصرنا على الجانب النظري في إصلاح النظام المتعدد الأطراف، فسيعود ذلك بالضرر على الأجيال التي تأتي بعدنا.

ومما لا شك فيه أن هياكل الحكم المتعدد الأطراف لابد أن تتغير.

وعلى وجه التحديد، نحن بحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، وتحسين الشفافية، بما يجسد دور الأسواق الناشئة والجديدة والمصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف.

وعلاوة على ذلك، يجب السعي بقوة إلى وضع الصيغة النهائية لإطار دولي للتعاون بشأن المسائل الضريبية وتنفيذه.

أصحاب المعالي، حضرات المندوبين الكرام:

يمكن لأفريقيا أن تكون قوة عالمية إذا عالجنا الثغرات الحرجة من أجل مستقبل عادل وواعد.

ويجب أن نتخذ خطوات مدروسة للاستثمار في شبابنا لأن واحدا من كل ٣ شباب على مستوى العالم سيكونون أفارقة بحلول عام ٢٠٥٠.

ولذلك، من الضروري الاستثمار في تحديث أنظمة التعليم وزيادة المهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ودمج التعليم والتدريب التقني والمهني في أنظمة التعليم.

ويمكن للاتفاق الرقمي العالمي أن يضمن لأفريقيا تكافؤ الفرص، ولكن يجب علينا بناء البنية التحتية اللازمة للاستفادة من ذلك استفادة كاملة.

وفي الختام، هذه فرصتنا التي لا تتكرر إلا مرة في العمر لنثبت للأجيال القادمة أننا فهمنا الأمور بشكل صحيح.

وكلّي يقين أنه بإمكاننا الاستفادة من هذه الفرصة.

شكرا على حسن إصغائكم.